بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى احدى المقدمتين لينتج ما
ينافي الاخرى والثاني والخامس بالافتراض
لبيان ذلك في الثاني ليقاس عليه الخامس
البكري البعض الذي هو د ولكل د ا ولكل ا ب فنقول كل ب ج
وكل د ب فبعض ج د فنضمه المقدمة الثانية ثم نقول بعض ج د
وكل د ا فبعض ج ا وهو المطلوب والمتقدمون حصروا
الضروب المنتجة في الخمسة الاولى وذكروا لعدم الانتاج
الثلثة الاخيرة الاختلاف في القياس من بسيطتين
كون النتيجة فيها لاحدى الخاصتين فسقط ما ذكروه من
الاختلاف الفصل الثاني في المختلطات اما الشكل الاول
فشرطه بحسب الجهة فعلية الصغرى والنتيجة فيه كالكبرى
ان كانت غير المشروطتين والعرفيتين والا فكالصغرى
محذوفا عنها قيد اللاضرورة واللادوام والضرورة المخصوصة
بالصغرى ان كانت احدى العامتين ويعد ضم
اللادوام اليها ان كانت الخاصتين اما الشكل
الثاني فشرطه بحسب الجهة امران احدهما صدق الدوام
على الصغرى او كون الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب

حاصل النتيجة في الشكل الاول

والثاني

والثاني ان تستعمل الممكنة الا مع الضرورية المطلقة او مع
الكبرى المشروطتين والنتيجة دائمة ان صدق الدوام على
احدى مقدمتيه والا فكالصغرى محذوفا عنها قيد
اللادوام واللاضرورة والضرورة اية ضرورة كانت
اما الشكل الثالث فشرطه بحسب الجهة فعلية الصغرى
والنتيجة كالكبرى ان كانت غيرها والا فعكس الصغرى
محذوفا عنه اللادوام ان كانت الكبرى احدى العامتين
ومضموما اليه اللادوام ان كانت احدى الخاصتين
اما الشكل الرابع فشرط انتاجه بحسب الجهة امور خمسة
الاول كون القياس فيه من فعليات الثاني انعكاس
السالبة المستعملة فيه الثالث صدق الدوام على الصغرى
في الضرب الثالث او العرفي العام على الكبرى الرابع
كون الكبرى في القياس من المنعكسة السوالب الخامس
كون الصغرى في الثامن من احدى الخاصتين والكبرى
مما يصدق عليها العرفي العام والنتيجة في الضربين الاولين
عكس الصغرى ان صدق الدوام عليها والا فالقياس ينتج
عكس السالب والا فمطلقة عامة وفي الضرب الثالث

حاصل النتيجة في الشكل الثاني

حاصل النتيجة في الضربين الاولين

حاصل النتيجة في الضرب الثالث

Copyright © King Saud University